

قاعدة الخرج بالاضمان

عمر عبد الكريم التويجري





المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة القصيم

كلية الشريعة

قسم أصول الفقه

قاعدة: الخراج بالضمان

بحث مقدم لمادة منهج البحث الأصولي

إعداد:

عمر عبد الكريم التويجري

الرقم الجامعي: ٤٥١١٣٨٧٨

/إشراف

أ.د. محمد علي اليحيى

العام الجامعي

١٤٤٥ هـ



المقدمة:

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الحمد لله خالق البريات غافر الخطئات المطلع على الأسرار والنيات وأشهد ألا إله إلا الله وأن
محمدًا عبده ورسوله خير الأنام ورسول الإسلام ومنار الأعلام عليه صلوات ربى وسلامه مادامت
الأعوام تلو الأعوام، وبعد:

فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَ أَعْظَمَ قَدْرَ الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ فَقَالَ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾^(١) (١) ومن أعظم العلم هو علم الفقه وأصوله؛ فقد قال ﷺ: (مَنْ يُرِدَ اللَّهُ بِهِ حَيْرًا يُفْقِهُ فِي الدِّينِ)^(٢) فالفقه وأصوله عماد الأحكام وعليها تقام، ومن هذين العلمين تخرج لنا علم القواعد الفقهية الذي جمع الفروع المنتشرة في كليات شاملة، ومن هذا العلم الجليل قاعدة: الخراج بالضمان؛ التي هي محل بحثنا هنا، ويكييفها شرفاً أنها صيغت من أشرف من

فالله أَسْأَلُ الْمُعْنَةَ وَالسَّدَادَ إِنَّهُ وَلِيَ ذَلِكَ الْقَادِرُ عَلَيْهِ.

(١) سورة الزمر

(٢) صحيح البخاري ٧١



أولاًً: مشكلة البحث:

من الجيد أن أصوغ مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- ما حقيقة قاعدة الخراج بالضمان؟
- هل قاعدة الخراج بالضمان حجة؟
- هل هناك قواعد لها علاقة بقاعدة الخراج بالضمان؟
- ما هي أسباب الضمان وأسباب استحقاق الخراج؟
- ما التطبيقات على هذه القاعدة؟

ثانياً: أهمية البحث:

أهمية هذا البحث تبرز من أهمية هذه القاعدة الجليلة؛ إذ هي من متعلقات الفقه، والفقه هو حياة الأمة ونظامهم إذ أنه يحيط بشتى جوانب حياتهم، ولا يكاد يمر يوم إلا ويحتاج إلى هذه القاعدة وهذه القاعدة مندرجة تحت علم القواعد الفقهية الذي قال عنه الزركشي رحمه الله: "فإن ضبط الأمور المنتشرة المتعددة في القوانين المتحدة، هو أوعى لحفظها وأدعي لضبطها ... وهذه قواعد تضبط للفقيه أصول المذهب، وتطلعه من مآخذ الفقه على نهاية المطلب، وتنظم عقده المنثور في سلك، و تستخرج له ما يدخل تحت ملك"^(٣) فإذا تقرر هذا عرفنا أهمية هذا البحث.

(٣) المنشور للزركشي ٦٥/١



ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع لأسباب مختلفة:

١. لأهمية هذا الموضوع وحضوره في المعاملات المالية.
٢. لإلحاق كثير من الفروع بهذه القاعدة.
٣. لحاجة الناس لموضوع هذه القاعدة.

في هذه النقاط يتبيّن سبب اختيار هذا الموضوع.

رابعاً: أهداف البحث:

ما يهدف له هذا البحث بعون الله هو:

١. معرفة حقيقة قاعدة الخراج بالضمان.
٢. معرفة حجية قاعدة الخراج بالضمان.
٣. معرفة القواعد التي لها تعلق بقاعدة الخراج بالضمان.
٤. معرفة أسباب الضمان وأسباب استحقاق الخراج.
٥. الاطلاع على بعض التطبيقات والفروع المندرجة تحت هذه القاعدة.

خامساً: حدود البحث:

يكون البحث متعلقاً بقاعدة الخراج بالضمان دون الالتفات لغيرها من القواعد إلا إذا كانت متعلقة بهذه القاعدة، ومن خلال كتب القواعد الفقهية من كتاب الآشياه والنظائر للسيكي حتى كتب القواعد المعاصرة.



سادساً: الدراسات السابقة:

ما بحثته حول هذا الموضوع عن الدراسات السابقة في موضوع القواعد الفقهية فهي كثيرة ومتنوعة، وأما ما بحثته حول موضوع قاعدة (الخرج بالضمان) على وجه الخصوص فقد وجدت الآتي:

١. قاعدة الخراج بالضمان وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي – رسالة دكتوراه – للباحث: محمد نوح معابدة وكانت في الجامعة الأردنية، وتفترق دراستي عنه أن دراستي محصورة على المدة من القرن الثامن وحتى القرن الخامس عشر.
٢. بحث: القاعدة الفقهية - الخراج بالضمان- أهم ما يميز التمويل الإسلامي بالمداينة لحيدر ناصر وتختلف دراستي عنه أنه ركز في بحثه على تعلق القاعدة بجانب التمويل وأما بحثي فيركز على القاعدة تأصيلاً وتطبيقاً بتطبيقات معاصرة.
٣. قاعدة الخراج بالضمان وتطبيقاتها على المعاملات المالية للدكتور: أنيس الحق وهي رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر، وتختلف دراستي عنه أنه أفرد فصلاً للقواعد الفقهية وأما بحثي فيكون مباشراً في القاعدة الفقهية دون تطرق.

سابعاً: منهج البحث:

أسلك في هذا البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي والطبيعي، باستقراء بعض الفروع المعاصرة وربطها بالقاعدة.



ثامناً: إجراءات البحث:

الإجراءات المتبعة في هذا البحث كالتالي:

- الاهتمام بعلامات الترقيم ومراعاتها.
- عزو الآيات والأحاديث إلى مصادرها.
- عند النقل من أحد الكتب يتم توثيق ذلك وعزوه إلى مصدره.
- عند ذكر الآيات فإني آتي بها بالرسم العثماني.
- عند الانتهاء من مبحث فإني أضع هذه الرموز: * * * * * * * * *
- ضبط المكتوب لغويًّا وإملائياً.

تاسعاً: خطة البحث:

انتظم هذا البحث على الهيكلة الآتية:

❖ **المبحث الأول:** حقيقة قاعدة الخراج بالضمان، وتحتها ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف القاعدة لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: صيغ القاعدة.

المطلب الثالث: منزلة القاعدة.

❖ **المبحث الثاني:** حجية قاعدة الخراج بالضمان وقيودها.

❖ **المبحث الثالث:** القواعد المتعلقة بقاعدة الخراج بالضمان.

❖ **المبحث الرابع:** أسباب الضمان وأسباب استحقاق الخراج، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب الضمان.

المطلب الثاني: أسباب استحقاق الخراج.

❖ **المبحث الخامس:** تطبيقات متدرجة تحت قاعدة الخراج بالضمان.

❖ **الخاتمة.**



المبحث الأول: حقيقة قاعدة الخراج بالضمان

المطلب الأول:

تعريف الخراج لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور: "والخراج: غللة العبد والأمة. والخرجون: الإتاوة تؤخذ من أموال الناس" ^(٤) فيكون الخراج هو ريع الشيء أو ثمرته ونحو ذلك، وقيل هو النفاذ عن الشيء ^(٥).

ومعنى الخراج في الاصطلاح ففي المجمل لم يخرج عن معناه اللغوي.

تعريف الضمان لغة: مأخذ من ضمن وهو: جعل الشيء في شيء يحويه ^(٦) ويطلق على معان كالكفالاة والالتزام. ^(٧)

المعنى الإجمالي لقاعدة الخراج بالضمان:

أي أن ما خرج من الشيء من منفعة وعين وغلة؛ فهو للمشتري عوض ما كان عليه من ضمان الملك، فلو تلف المبيع لكان بضمانه فكذلك الغنم يكون بمقابلة الغرم. ^(٨)

المطلب الثاني: صيغ القاعدة:

صيغة هذه القاعدة هو نص نبوي؛ ولذلك كانت لا صيغة لها إلا هذه ونص آخر نذكره بعد الحديث، وسبب ورود الحديث هو: "عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَجُلًا ابْنَاعَ عُلَامًا، فَأَقَامَ عِنْدَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ

(٤) لسان العرب ٢٥١/٢

(٥) مقاييس اللغة لابن فارس ١٧٥/٢

(٦) مقاييس اللغة لابن فارس ٣٧٢/٣

(٧) تحذيب اللغة للأزهري ٤٩/١٢

(٨) الأشباه والنظائر للسبكي ٤١/٢



يُقيِّم، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَخَاصَّمَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَدَهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدِ اسْتَعَلَ عُلَامَى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْحَرَاجُ بِالضَّمَانِ"^(٩)

ووردت بصيغة: الغلة بالضمان وهي كذلك في الحديث برواية أخرى؛ قال ابن قدامة رحمه الله:

"وقال فيه: الْغَلَةُ بِالضَّمَانِ"^(١٠)

المطلب الثالث: منزلة القاعدة:

وأما منزلة القاعدة فإن أبرز ما يبيّن أن القاعدة ذات منزلة رفيعة كونها نص نبوي من جوامع كلمه صلوات الله عليه وكونها متعلقة بباب كبير من أبواب الفقه وهو باب المعاملات، فهي كلية يندرج تحتها كثير من الفروع وأنها من القواعد المجمع عليها بين أهل العلم، فإذا تقرر هذا عرفنا عظيم قدر هذه القاعدة وعلو منزلتها.



(٩) سنن أبي داود ٣٥١٠

(١٠) المغني لابن قدامة ٢٢٧/٦

المبحث الثاني: حجية قاعدة الخراج بالضمان وقيودها

أولاًً: حجيتها:

كما هو معلوم أن القاعدة هي نص نبوي، ونقل الإجماع على العمل بها وخالف أبو حنيفة لحديث المصرة، فقال ابن الطلاع بعد خلاف أبي حنيفة للقاعدة: "والصحيح ما اتفق عليه مالك والشافعي وغيرهم من الأئمة أن حكم المصرة حكم على حدة لا يعارض فيه ولا يقاس على غيره والدليل على ذلك: إجماع العلماء على الرد بالعيب ما لم يفت المعيب، وليس حلاً الشاة المصرّة تفويتاً لها حتى يجب إمساكها والرجوع بقيمة العيب، هذا غلط."^(١١)

وعليه فإن العمل قائم على القاعدة وهي نص نبوي وجمع عليها فتكون القاعدة حجة.

ثانياً: قيود القاعدة:

هناك قيدان للقاعدة:

١. أن تكون المنفعة منفصلة لا متولدة من الأصل، فإن كانت متصلة كلبن الشاة وثمر الشجر ونحوه فإنها تكون في ملك مالك الأصل المتولدة منه دون نظر إلى الضمان وعدمه.^(١٢)
٢. أن تكون المنفعة مستندة إلى سبب مشروع؛ كالشراء مثلاً، أما لو كانت متولدة بسبب غير مشروع كالغصب فإنها لا تباح للغاصب ولا يكون خراجها له^(١٣) وقد قال في ذلك الزركشي: "وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْغَاصِبَ لَا يَمْلِكُ الْمَنَافِعَ."^(١٤)



(١١) أقضية رسول الله ﷺ ص ٨٥

(١٢) الممتع في القواعد الفقهية للدكتور مسلم الدوسري ص ٣٥٩

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) المنشور للزركشي ١٢٠/٢



المبحث الثالث: القواعد المتعلقة بقاعدة الخراج بالضمان

من القواعد الفقهية التي لها تعلق بقاعدة الخراج بالضمان هي قاعدة: الغنم بالغرم، فما هو معناها؟

الغنم لغة: إفادة الشيء لم يملك من قبل.^(١٥)

الغنم اصطلاحاً: النماء والزيادة.^(١٦)

الغرم لغة: خلاف ربح أي ضمن وخسر.^(١٧)

الغرم اصطلاحاً: العطب والنقسان.^(١٨)

فيكون المعنى الإجمالي للقاعدة:

أن ما يلزم المرء من تبعات شيء مطلوب له تكون في مقابل حصول منافع ذلك الشيء، حتى إنه لو تعدد من ينتفع بذلك الشيء كانت التبعات عليهم بقدر انتفاعهم.^(١٩)

إذا عرفنا المعنى الإجمالي لقاعدة الغرم بالغنم يتبيّن لنا وجه ارتباطها بقاعدة الخراج بالضمان؛ حيث كل منها تتعلق بدوران المغنم والمغرم، حتى أن بعض العلماء يعبر عن قاعدة الخراج بالضمان بقاعدة الغرم بالغنم، من ذلك قول الزركشي: "فَإِنَّهُ لَوْ تَلِفَ الْمَبِيعَ كَانَ مِنْ ضَمَانِهِ، فَأَعْلَمُ لَهُ، لَيْكُونَ الْغُنْمُ فِي مُقَابَلَةِ الْغُرْمِ".^(٢٠)



(١٥) مقاييس اللغة ٣٩٧/٤

(١٦) الأُم للشافعي ١٦٧/٣

(١٧) لسان العرب ٣٢٤٧/٥

(١٨) الأُم للشافعي ١٦٧/٣

(١٩) الممتع في القواعد الفقهية ٣٦١

(٢٠) المنشور للزركشي ١١٩/٢



المبحث الرابع: أسباب الضمان وأسباب استحقاق الخراج

المطلب الأول: أسباب الضمان:

لم تتفق آراء الفقهاء على تحديد أسبابه، والأسباب التي ذكرها الفقهاء:

١. العقد، لأن له أحکاماً تقتضيه تقتضي طبيعته، فالضمان يتربّع عليه كأثر لازم لحكمه،

لقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُهُودِ﴾ (٢١)

٢. وضع اليد، والمراد باليد هنا: الحيازة، لحديث: "عَلَى الْيَدِ مَا أَحْذَثَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ" (٢٢)

٣. الإتلاف مباشرةً أو تسبباً. (٢٣)

المطلب الثاني: أسباب استحقاق الخراج:

أما أسباب استحقاق الخراج فقد ذكر الفقهاء لاستحقاق الخراج أسباباً، وهي:

١. الملك، لأن مالك الأصل هو مالك الغلة. (٢٤)

٢. المال، لأن الربح نماء رأس المال. (٢٥)

٣. العمل.

٤. الضمان. (٢٦)



(٢١) سورة المائدة ١

(٢٢) مسنون الإمام أحمد ٢٠٠٨٦

(٢٣) الخراج بالضمان للدكتور أنيس الحق ٣٣٦

(٢٤) المرجع السابق

(٢٥) بدائع الصنائع للإمام الكاساني ٦٢/٦

(٢٦) الخراج بالضمان للدكتور أنيس الحق ٣٣٦

المبحث الخامس: تطبيقات على قاعدة الخراج بالضمان

هاهنا أذكر بعض التطبيقات التي تكون مندرجةً تحت هذه القاعدة:

١. أنه لو اشتري شخص سيارة، ثم استعملها لعدة أيام أو أجراها وكسب من وراء ذلك مالاً، ثم وجد فيها عيباً فردها للبائع فإن ما خرج من السيارة من منفعة أو عين فهي للمشتري لأنه خراج؛ فيكون للمشتري مقابل ضمانه للسيارة.^(٢٧)
٢. لو طلب المشتري من البائع أن يقليله فأقاله، فالحنابلة يرون أنه إذا حصل نماء منفصل فإنه للمشتري لا للبائع.^(٢٨)
٣. من أعطى زوجته مهراً ثم نمى نماءاً منفصلاً ثم طلقها الزوج قبل الدخول؛ فالزيادة تكون للزوجة، وليس للزوج غلا نصف أصل المهر وأما النماء فليس له منه شيء.^(٢٩)
٤. المودع إذا اتجر بالوديعة فيكون الربح له؛ لأن عليه ضمان الوديعة فكذلك الخراج له.^(٣٠)
٥. أن من اشتري بيتاً ثم استفاد منه بإيجار ونحوه ثم رده لعيب فيه فإن المنفعة تكون للمشتري لأن الخراج بالضمان.
٦. أنه إذا التقى الرجل اللقطة فحصل بها نماء منفصل؛ فإن تلك الزيادة تكون مالكها قبل حلول الحول.^(٣١)
٧. إذا اشتري المشتري سلعة ثم حصل لهذه السلعة نماء، ثم تبين له أن في السلعة عيباً لم يعلم به عند الشراء، فإن كان النماء متصلةً فهو للبائع، ولكن بعض العلماء قالوا إنه على البائع دفع قيمة ذلك النماء للمشتري.^(٣٢)



(٢٧) الممتع في القواعد الفقهية ٣٥٨

(٢٨) كشاف القناع ٣٥٠/٣ وأشار إليها أنور عبد السلام في بحثه الموسوم بأثر قاعدة الخراج بالضمان ص ٢٤.

(٢٩) المبسط للسرخي ٧٢/٥

(٣٠) البهجة للتسولي ٢٨٠/١

(٣١) أثر قاعدة الخراج بالضمان لأنور عبد السلام ص ٢٥.

(٣٢) المرجع السابق.



خاتمة

بعد حمد الله على التمام والتوفيق والتسهيل في هذا البحث؛ الذي لم يكن ليكون لولا أن قال له
كن فللهم الحمد من قبل ومن بعد، وألخص ما جاء في هذا البحث في النقاط التالية:

- أن القاعدة أصلها وصيغتها هو نص نبوي وعليها العمل، وحكي بعض العلماء الإجماع عليها.
- أن معناها الإجمالي: أن ما خرج من العين من منفعة ونحوه فهو للمشتري إن أراد رد السلعة.
- أن النماء المتصل يكون للبائع، وأن النماء المنفصل يكون للمشتري.
- أن حديث المصراة من المستثنيات من القاعدة فلا يصح المعارضة به.
- أن شروط إعمال القاعدة: ١. أن يكون الخراج منفصلاً. ٢. أن يكون قد أتى بسبب مشروع كالبيع.

والوصية في هذا المقام هي الحث على العناية بهذه القاعدة العظيمة القدر الكبيرة الأثر التي تحفظ حقوق العباد وتدرأ الشحناء فيما بينهم، فالعناية بها تحرجاً وتطبيقاً ودراسةً، والله الموفق والمعين،
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



فهرس المراجع

١. ابن الطلاع ت ٤٩٧ هـ. أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم. دار الكتاب العربي.
٢. ابن فارس. (٣٩٥ هجري). مقاييس اللغة. دار الفكر.
٣. ابن قدامة المقدسي ت ٦٢٠ هـ. المغني دار عالم الكتب.
٤. ابن منظور. (٧١١ هجري). لسان العرب . دار صادر - بيروت.
٥. أبو داود سليمان بن الأشعث. (٢٧٥ هجري). سنن أبي داود. دار الرسالة العالمية.
٦. الأزهري. (٣٧٠ هجري). تهذيب اللغة. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٧. الإمام أحمد بن حنبل ت ٢٤١ هـ. (بلا تاريخ). مسنن الإمام أحمد. مؤسسة الرسالة.
٨. الإمام الشافعي ت ٢٠٤ هـ. (بلا تاريخ). الأم. دار الفكر.
٩. التسولي ت ١٢٥٨ هـ. (بلا تاريخ). البهجة في شرح التحفة. دار الكتب العلمية.
١٠. الزركشي ت ٧٩٤ هـ. المنتور للزركشي. وزارة الأوقاف الكويتية.
١١. السبكي ت ٧٧١ هـ. الأشیاء والنظائر. دار الكتب العلمية.
١٢. السرخسي ت ٤٨٣ هـ. المبسوط. مطبعة السعادة - مصر.
١٣. الكاساني ت ٥٨٧ هـ. بداع الصنائع في ترتيب الشرائع. دار الكتب العلمية.
١٤. أنور عبد السلام. أثر قاعدة الخراج بالضمان.
١٥. د. أنيس الحق. قاعدة الخراج بالضمان. دار ابن الجوزي.
١٦. د. مسلم الدوسري. الممتع في القواعد الفقهية. دار زدني.
١٧. منصور بن يونس البهوي ت ١٠٥١ هـ. كشاف القناع عن متن الإقناع. وزارة العدل في المملكة العربية السعودية.



فهرس الموضوعات

المقدمة:	٢
المبحث الأول: حقيقة قاعدة الخراج بالضمان	٧
المطلب الأول: تعريف الخراج لغة.....	٧
المطلب الثاني: صيغ القاعدة:.....	٧
المطلب الثالث: منزلة القاعدة:.....	٨
المبحث الثاني: حجية قاعدة الخراج بالضمان وقيودها	٩
المبحث الثالث: القواعد المتعلقة بقاعدة الخراج بالضمان.....	١٠
المبحث الرابع: أسباب الضمان وأسباب استحقاق الخراج ..	١١
المطلب الأول: أسباب الضمان:	١١
المطلب الثاني: أسباب استحقاق الخراج:.....	١١
المبحث الخامس: تطبيقات على قاعدة الخراج بالضمان	١٢
خاتمة	١٣

